مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٤٠**

الثلاثاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بوي ثي جيانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	إندونيسيا	السيد موليانا
	إيطاليا	السيد ترمبايولو
	بلجيكا	السيد كينيس
	بنما	السيد دي فنغويشيا
	بوركينا فاسو	السيد زونغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد مبارك
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيد سون تشيكيانج
	فرنسا	السيد كسيانيدس
	كرواتيا	السيد سكراتشيك
	كوستاريكا	السيد وايسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بايلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورينتس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم عن خمس دقائق، لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويُرجى من المتكلمين الذين لديهم بيانات طويلة أن يتفضلوا بتعميم نصوصهم المكتوبة في القاعة وأن يدلوا بنسخة موجزة منها عند التكلم.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العلاف (الأردن): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر، ولسلفكم بالشكر والتقدير على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

يؤيد الأردن البيانين اللذين أدلى بهما ممثل قطر باسم المجموعة العربية، وممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يريد الأردن اليوم، كعهده دائماً، أن يطرح في هذا المجلس صوت المنطق والاعتدال. اليوم، بعد ستين عاماً من الصراع، لم يعد ممكنا ولا مقبولا الاستمرار في تبادل الاتهامات. لم يعد ممكنا ولا مقبولا لأي طرف أن يدّعي احتكار الحقيقة، أو أن يلقي بظلال من الشك على الدور المحوري والتاريخي الذي يقوم به مجلس الأمن في الصراع العربي – الإسرائيلي. أن الملايين من شعوب المنطقة في الشرق الأوسط لا تزال تنظر بأمل كبير إلى المجلس، ولا تزال تؤمن بقدرته على ممارسة وظيفته الأساسية في تحقيق الأمن والسلام الدوليين في إطار من الموضوعية والحيادية والعدالة. وفي اللحظة التي تتوقف فيها شعوبنا عن التفكير ضمن هذا الإطار فإن خللا حقيقيا سيصيب قدرتنا جميعاً على التحكم في مسار الأحداث.

إن الأردن، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، لا يقبل إلا التعامل الإيجابي مع الأطراف وبين الأطراف، يهدف تحقيق السلام في المنطقة بما يحفظ الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة القابلة للبقاء، والمتصلة جغرافياً وعاصمتها القدس الشرقية في نطاق القرارات الشرعية الدولية التي صدرت عن هذا المجلس، ويحافظ في نفس الوقت على أمن إسرائيل. هذا الخيار الإيجابي ليس حلماً مستحيلاً ولكنه رؤية استراتيجية قابلة للتطبيق.

وقد لمس مؤتمر أنابوليس هذه المسألة عندما طرح إطاراً زمنياً لتحقيق هذا الهدف خلال سنة ٢٠٠٨، التي لم يتبق على انقضائها إلا خمسة أشهر فقط. والتحدي الحقيقي الذي يواجهنا جميعا هو كيفية استغلال الفترة المتبقية من هذا العام للوصول إلى هذه النتيجة.

يؤمن الأردن بأن التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتطبيقه سيؤدي إلى تغيير وتيرة الحركة في الشرق الأوسط، وسيشكل فرصة هامة لقلب المشهد الاستراتيجي للمنطقة لسنوات عديدة قادمة، وأن الفشل في التوصل إلى اتفاق لن يقود إلا إلى تعزيز مواقع القوى المعادية للسلام في المنطقة. إن إيجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية – وهي جوهر الصراع في الشرق الأوسط – هو مفتاح السلام لحل النزاعات الأخرى وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. وعليه، فلا بد من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى حل عادل يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في إبراز هويته من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ويحقق الأمان للشعب الإسرائيلي كذلك.

إن السلام المنشود يتطلب من الأطراف المعنية الاحتكام بجدّية إلى طاولة المفاوضات وفقا لأسس واضحة، وأن يرافق ذلك كله جهود صادقة تبذلها القوى الدولية بهدف تشجيع الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، على تنفيذ التزاماتهما، والتوصل إلى حلول شاملة لجميع قضايا الوضع

النهائي. وفي هذا الصدد فإن الأردن، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، يواصل جهوده على جميع الصعد من أجل حشد الدعم الدولي لدفع عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وللتوصل إلى اتفاق سلام يكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة قبل نهاية هذا العام، وذلك وفقا لما اتفق عليه في مؤتمر أنابوليس، وحسبما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية وبنود خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي تشكّل منطلقا أساسيا لمعالجة مختلف جوانب الصراع.

يتطلب نجاح عملية السلام إعادة بناء جسور الثقة والتفاهم وإحداث تقدم حقيقي على الأرض. إن السياسات الأحادية الجانب وفرض الأمر الواقع قد أثبتت فشلها في الماضي، ولا يوجد ما يدعونا الآن إلى الاعتقاد بأنها تتمتع بأي فرص للنجاح في المستقبل، كما أن الخطط الرامية إلى بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في القدس الشرقية، بالإضافة إلى توسيع المستوطنات القائمة أمر مرفوض تماما. وإن تلك المحاولات لخلق وقائع جديدة على الأرض تشكّل انتهاكا واضحا للقانون الدولي والالتزامات المترتبة على إسرائيل بموجب خارطة الطريق، كما أن من شأنها أن تؤدي إلى الاحتقان في المنطقة وتهديد عملية السلام ومستقبل الدولة الفلسطينية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكثف جهود في المرحلة المقبلة لحث إسرائيل على الوقف الفوري لجميع النشاطات الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي للمستوطنات. وتنتظر جميع الشعوب في منطقة الشرق الأوسط من مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته في وقف تلك المخططات.

ما زالت الأوضاع في غزة في أسوأ أحوالها، وما زال يقلقنا تردي الأوضاع الإنسانية والمعيشية لإخواننا الفلسطينيين هناك. وسيواصل الأردن جميع الجهود والاتصالات مع كافة الأطراف الدولية والإقليمية لحثها على العمل على إنهاء المعاناة الخانقة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في غزة، وعلى تقديم المساعدات التي تسهم في تحسين ظروفه المعيشية والحيلولة دون تدهورها. إن المفاوضات السياسية التي تقتضيها المرحلة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية من قِبل إسرائيل للتخفيف من المعاناة اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني، كرفع الحواجز والإغلاقات التي تترك آثارا سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية مدمرة على الشعب الفلسطيني.

ويعيد الأردن التأكيد الدائم على دعمه المتواصل والكامل للشرعية الفلسطينية ممثلة في السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها السيد محمود عباس، مؤكدا على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة اللازمين للسيد عباس وللفلسطينيين في جهودهم الرامية إلى خلق نظام سياسي ديمقراطي، وتعزيز عمل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وبناء مؤسسات مسؤولة تتمتع بالشفافية، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، وضرورة أن يساهم المجتمع الدولي، عبر دعمه للرئيس عباس، في تنشيط الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتطوير بيئة جاذبة للاستثمار، والترويج لاقتصاد حر ومزدهر. كما أن لوحدة الموقف الفلسطيني في هذه الظروف الصعبة، التي تمر بها المسألة الفلسطينية، أهمية خاصة لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

أخيراً، إن مسألة وقف العنف والتوصل إلى السلام ليست مسؤولية طرف دون آخر، حيث نؤكد في هذا الصدد رفضنا الكامل لاستهداف وقتل المدنيين الأبرياء من الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي. إن مثل هذه الأعمال تعيق الجهود المبذولة لإنجاح عملية السلام كما أنها تزيد من العنف الذي ينتج عنه المزيد من الكراهية والقتل والدمار والتطرف. ونعيد التأكيد، في هذا الصدد، على دعم الأردن للجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية، لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين معاً

على استئناف العملية التفاوضية، وعلى أهمية دور اللجنة الرباعية، وممثلها السيد توني بلير، في بلورة وتطبيق رسالة السلام التي تتوقعها شعوب المنطقة من هذا المجلس الموقر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بعد مؤتمر قمة أنابوليس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اكتسبت عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية زخما جديدا لأن القمة حددت الهدف النهائي من عملية السلام والمسار الذي ينبغي للطرفين سلوكه لبلوغ ذلك الهدف.

غير أن توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة وسياسة فرض القيود على تنقلات الفلسطينيين في الضفة الغربية والاستمرار في بناء الجدار الفاصل داخل حدود الخط الأخضر وإغلاق معابر الحدود إلى غزة الذي أوجد حالة إنسانية تنذر بالخطر، واستمرار الهجمات الإرهابية الفلسطينية في القدس، عوامل تعرقل بناء الثقة اللازمة بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق سلام.

إن عزم قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التوصل إلى اتفاق سلام محتمل، الذي عبروا عنه في باريس أثناء مؤتمر القمة للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، يعطينا الأمل في المستقبل. وما زلنا مقتنعين بأن السلام الدائم لن يتحقق بدون مفاوضات بين إسرائيل وسورية ولبنان. ولهذا السبب نرحب ببدء محادثات السلام عن قرب بين سورية وإسرائيل برعاية تركيا.

وفي الوقت ذاته، نرحب بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين سورية ولبنان. ونعتقد كذلك أن اتفاق الدوحة، قد يسّر انتخاب الرئيس اللبناني وتشكيل حكومة وحدة. وهذه كلها أمور ضرورية لضمان سلطة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها. ولهذا السبب نشدد على امتثال جميع دول المنطقة لبنود القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يضع حظرا على الأسلحة ويطالب بنزع سلاح المليشيات اللبنانية.

إن جمهورية الأرجنتين لن تتساهل مع أنشطة الإرهابيين أو من يوفرون لهم الملاذ. ولذلك، ندعو المحكمة الخاصة بلبنان أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن وذلك لضمان ألاّ يفلت مرتكبو اغتيال الحريري، رئيس الوزراء السابق، من العقاب لأننا نؤمن بأنه لن يكون هناك سلام دائم بدون وجود أساس للعدالة.

ونؤكد مجددا على التزام الحكومة الأرجنتينية تجاه السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن، وتنشيط البعد الإقليمي لعملية السلام، وعناصر خارطة الطريق والدينامية الجديدة التي ولّدها مؤتمر أنابوليس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبر عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في أوانها حول الحالة في الشرق الأوسط. ونقدر إتاحة الفرصة بشكل منتظم للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن لتناول هذه المسألة. وأعرب عن تقديري أيضا لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات التي قدمها هذا الصباح.

لقد حصلت تطورات إيجابية في الشرق الأوسط خلال الأشهر القليلة الماضية. ونرحب بالجهود المتواصلة للمضي قدما في مسار أنابوليس. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الطرفين المعنيين للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذا العام.

ونقدر تقديرا عاليا الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي تبذلها بلدان المنطقة. ونتيجة لهذه الجهود، تم استئناف المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية برعاية تركيا، وتم التوصل إلى اتفاق الدوحة في شهر أيار/مايو بوساطة الدول العربية ذات الصلة وتم تشكيل حكومة جديدة في لبنان.

وفي اجتماع قمة هوكايدو طوكيو، أكد قادة مجموعة الثمانية من جديد التزامهم بتحقيق سلام شامل في المنطقة. وقدم مؤتمر قمة باريس من أجل البحر الأبيض المتوسط دعما قيّما للأطراف المعنية.

لكن الحالة في الشرق الأوسط ما زالت هشة وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونعتقد أن تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني، الذي يمثل القضية الرئيسية في عملية السلام في الشرق الأوسط، سوف يؤدي إلى سلام بين إسرائيل وجيرانها، وفي نهاية المطاف إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط برمته.

وينبغي التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أقرب وقت ممكن. وبالتالي يحدونا الأمل في أن يتحقق التعايش السلمي والازدهار للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وندعو جميع الأطراف إلى بذل كل جهودها لتحقيق ذلك من خلال التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والنوايا الحسنة في المفاوضات الثنائية، والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يقوض المفاوضات والزخم من أجل السلام وتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في خارطة الطريق مثل وضع حد لجميع أعمال العنف والإرهاب والتحريض. وندعو إسرائيل مجددا إلى تجميد جميع أنشطة الاستيطان وبناء المنازل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وترحب اليابان بالهدنة التي بدأ تطبيقها في غزة مؤخرا بوساطة مصر ونطالب بالالتزام بها. وفي الوقت نفسه، ما زال يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة. وينبغي استعادة السيادة الإقليمية للضفة وقطاع غزة في أسرع وقت تحت قيادة الرئيس عباس. وندعم جهود الإصلاح التي تقوم بها السلطة الفلسطينية بما فيها تدريب قوات الأمن. وفي هذا السياق، ندعو إسرائيل إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان حرية حركة الفلسطينيين وتنقلاتهم.

وفي ٢ تموز/يوليه، استضاف وزير خارجية اليابان السيد كومورا الجولة الثالثة للاجتماع الوزاري للوحدة الاستشارية للأطراف الأربعة من أجل مبادرة ”ممر السلام والازدهار“، وبمشاركة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن واليابان. ثم أصدرت الأطراف الأربعة بيانا صحفيا ترحب فيه بالتطورات التي حصلت حتى الآن وتعبر فيه عن مدى تطلعها إلى إحراز تقدم في المستقبل.

وستكتمل دراسة الجدوى بشأن المجمع الزراعي – الصناعي في أريحا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وستنتقل مشاريع تنمية البنى التحتية الأساسية إلى مرحلة التنفيذ في أوائل السنة القادمة. ونحن نؤمن بقوة بأن هذه المبادرة سوف تساعد على بناء الثقة بين الجانبين وذلك بالإسهام في بناء اقتصاد فلسطيني قابل للبقاء وهي ستمنح في نهاية المطاف الأمل للشباب الفلسطيني في مستقبل مثمر.

وترحب اليابان بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد السنيورة. ويحدونا الأمل في أن تواصل جميع الأطراف المعنية في لبنان، تحت قيادة الرئيس سليمان، المشاركة في الحوار بغية تعزيز الاستقرار والاستقلال السياسي للبلد.

ولتحقيق الاستقرار في لبنان، من الأهمية بمكان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما. ولذا نرحب بتبادل السجناء مؤخرا بين إسرائيل وحزب الله باعتباره خطوة نحو تخفيف التوترات وبناء الثقة، ونتقدم بتعازينا الخالصة إلى أسر الموتى.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي أن تقوم به الأطراف في المنطقة، بما في ذلك جميع الأطراف اللبنانية المعنية وإسرائيل، وذلك لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل. وعليهم أن يواصلوا بنشاط نزع سلاح الميليشيات المتبقية وحلها، وترسيم حدود لبنان، بما في ذلك مزارع شبعا وضمان ألاّ يكون هناك اتجار غير مشروع في الأسلحة. ونرحب بالتصريحات الصادرة مؤخرا من الرئيس الأسد بأن سورية مستعدة لتبادل افتتاح سفارتي البلدين في سورية ولبنان.

وقد قررت اليابان مؤخرا تقديم الدعم المالي للمحكمة الخاصة بلبنان. ونأمل أن يساعد هذا الدعم في الجهود المبذولة لتحقيق هدفها المنشود.

وفي الختام، ما فتئت اليابان ملتزمة بتقديم كل دعم ممكن أملا في تحقيق تقدم في العملية السياسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأعرب لكم، سيدي، عن أصدق التهاني برئاستكم الممتازة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه الجاري ٢٠٠٨. وأود أيضا أن أعرب عن عميق امتناني لجميع أعضاء المجلس لإتاحتهم لي فرصة المشاركة بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في هذه المناقشة العلنية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية.

بعد انقضاء ما يقرب من ثمانية شهور على مؤتمر أنابوليس، الذي رحبت اللجنة بعقده، وبما أسفر عنه من نتائج، لا تزال الحالة اليوم قاتمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. غير أن اللجنة لم تتردد في منح دعمها الكامل لتلك المبادرة التي كانت ترمي إلى توصل الأطراف إلى اتفاق بشأن المركز النهائي قبل نهاية هذا العام. وعليه فإن برنامج عمل اللجنة للسنة الحالية، ٢٠٠٨، موجه نحو العمل على تهيئة الأجواء المؤدية إلى إحراز تقدم في مفاوضات المركز الدائم بين الأطراف، بما في ذلك الوقف الكامل لجميع أعمال العنف بصفة خاصة.

وقد ردد أصداء هذا التحرك الإيجابي المشاركون في الاجتماعات الدولية الثلاثة التي نظمتها اللجنة خلال الأشهر الأخيرة: الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي عقدت في عمان بالأردن في شباط/فبراير، ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني باللاجئين الفلسطينيين، الذي عقد في مقر اليونسكو بباريس في نيسان/أبريل، واجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، الذي عقد في مالطة في حزيران/يونيه.

وكشرط ضروري لنجاح المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، لا بد من حدوث تغييرات ملموسة على أرض الواقع، وفقا لالتزامات الطرفين بموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ويساور لجنتنا القلق بصفة خاصة إزاء استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية، التي تتناقض مع جميع الالتزامات الواردة في خارطة الطريق. فوجود المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو ذاته انتهاك للقانون الدولي. والتوسع في المستوطنات الكبيرة وتعزيزها في القدس وما حولها، خاصة في المنطقة E-1، يثير شكوكا خطيرة حول حسن نوايا إسرائيل في تلك المفاوضات.

والواقع أن السلطات الإسرائيلية قد أعلنت منذ مؤتمر أنابوليس عن خطط لبناء ما يزيد على ٣ ٠٠٠ شقة في القدس وما حولها، وبدأ بالفعل تشييد نحو ٣٠٠ مبنى جديد، وفقا لتقارير المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية ”السلام الآن“. وهذه الكتل الاستيطانية، إضافة إلى الجدار

الذي تستمر إسرائيل في بنائه، تفصل القدس عن بقية الضفة الغربية، التي تقسمها إلى جزأين، الأمر الذي يشكّل عقبة مادية بالغة في طريق مفاوضات الوضع النهائي.

وتدعو اللجنة إسرائيل إلى القيام فورا بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك المراكز الاستيطانية المتقدمة. فبعد أربع سنوات من صدور فتوى محكمة العدل الدولية التي تعلن فيها أن جدار الفصل غير قانوني بموجب القانون الدولي وإصرارها على إزالته، تواصل إسرائيل تشييد هذا الجدار على الأرض الفلسطينية. وتناشد اللجنة المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، اتخاذ إجراءات أكثر جدية للاعتراض على وجود هذا الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفيما يتعلق بالقدس، يتمثل موقف اللجنة في أن الحل التفاوضي القائم على القانون الدولي ذو أهمية حاسمة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولإقرار سلام دائم في المنطقة برمتها. ولا يمكن لأي اتفاق لا يشمل القدس الشرقية بوصفها عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة أن يساعد على إيجاد تسوية مستدامة لهذا الصراع.

إن نشاط إسرائيل الاستيطاني المستمر في القدس والتدابير التمييزية التي تتخذها ضد سكان المدينة الفلسطينيين تشكل انتهاكا واضحا للقرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، الذي جاء فيه أن

> ”جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها ”إسرائيل“ بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس“ (القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، الفقرة ٢).

وترحب لجنتنا باتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، الذي بدأ سريانه في الشهر الماضي. ويجب على الطرفين أن يبذلا قصارى جهدهما لاحترام وقف إطلاق النار، وينبغي تمديد نطاقه ليشمل الضفة الغربية دون إبطاء.

ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة. فالمعابر المؤدية إلى غزة لا تفتح مرات كافية لتوفير الحد الأدنى من الضروريات الأساسية للسكان. وتؤكد اللجنة مجددا أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بحماية المدنيين في المناطق الخاضعة لاحتلالها، ومسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية كالأغذية والرعاية الصحية وعن كفالة رفاه السكان بصفة عامة. وقد تكرر مرارا تأكيد سريان هذه الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة من جانب مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ولا يستثنى قطاع غزة من ذلك، إذ تتحكم إسرائيل تماما في كل جانب من جوانب الحياة اليومية للسكان فيه. وتحث اللجنة المجلس مرة ثانية، من خلالي، على أن يتخذ إجراء قويا وعاجلا لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وللاضطلاع بمسؤولياته بصفته حارسا للسلام والأمن الدوليين، بالتمسك بقراراته التي لا تزال إسرائيل تهزأ بها، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي يا سيدي الرئيس أن يعرب عن تقديره لكم لعقدكم هذه الجلسة التي تتيح فرصة للكثيرين منا غير الممثلين في هذه الهيئة لمخاطبة المجلس في مسألة بالغة الأهمية تؤثر على حالة السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وينبغي أن نشير إلى أن حزيران/يونيه هذا العام كان يوافق العام الستين لسلب اللاجئين الفلسطينيين ممتلكاتهم. ووافق العام الماضي الذكرى الأربعين لاحتلال الأراضي الفلسطينية الثابت في السجلات أنه أطول احتلال في التاريخ الحديث. وبالنظر إلى هذه الخلفية، ثمة رأي واضح وشائع بين كثير من البلدان النامية بأن بعض أعضاء المجلس يمارسون الانتقائية في نهج معالجتهم للمسائل المرتبطة بالسلام والأمن الدوليين. لقد اعتمد مجلس الأمن قرارات شتى بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ومن شأن عدم اتخاذ المجلس إجراءات من أجل إنفاذ هذه القرارات أن يؤثر سلبا على مصداقية هذه الهيئة.

ويسلم وفدي بأهمية التطورات التي حدثت مؤخرا، بما في ذلك هدنة غزة وتبادل السجناء في الأسبوع الماضي. ونأمل أن تسهم هذه التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تمثل قضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي القضية الرئيسية فيها. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، كانت ماليزيا من بين الحاضرين في أنابوليس الذين تشاطروا الإحساس بالتفاؤل بصدد إمكانية إحراز قدر من التقدم نحو إيجاد حل للصراع. بيد أن التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين قد قضت على ذلك التفاؤل. وفي الواقع من الصعوبة بمكان المحافظة على الأمل في اقترابنا بقدر أكبر من تحقيق رؤية دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء ومترابطة الأطراف ومستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

ويرغب وفدي بصفة خاصة في إبراز حقيقة أن التوسع الجاري حاليا في إقامة مستوطنات إسرائيلية غير شرعية في الأراضي المحتلة، بالرغم من التعهدات التي التزمت بها إسرائيل، بما في ذلك في أنابوليس، يشكل عقبة رئيسية تعترض عملية السلام. ولا يمكن أن يقف المجلس ببساطة مكتوف الأيدي، لأن ذلك من شأنه أن يعني قبول مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية أو تحريضها على ذلك. وبغية حفز عملية السلام في الشرق الأوسط صوب الوجهة الصحيحة، لا بد أن يكفل مجلس الأمن امتثال إسرائيل لقرارات المجلس.

ولا يمكن أن نساوي بين مسؤوليات الفلسطينيين ومسؤوليات الإسرائيليين عن التوصل إلى حل لهذه المشكلة. إن إسرائيل تتحمل المسؤولية بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. لقد طال الانتظار كثيرا كي توقف إسرائيل سياستها المتمثلة في فرض العقاب الجماعي على سكان غزة. وينبغي أن تُوقف إسرائيل جميع انتهاكاتها لحقوق الإنسان وأعمالها غير الشرعية وأن تحترم القانون الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى العبارات الواردة في إعلان استقلال إسرائيل، التي تضع الأساس الأخلاقي للدولة:

> ”أننا نمد يد السلام وحسن الجوار إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها وندعوها إلى التعاون مع الشعب اليهودي المستقل في بلاده. إن دولة إسرائيل مستعدة للمساهمة في المجهود المشترك لرقي الشرق الأوسط بأسره“.

وفي عام ٢٠٠٢، عرضت البلدان العربية، من خلال اقتراح السلام الذي قدمته جامعة الدول العربية، السلام والعلاقات الطبيعية مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وقبولها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وموافقتها على حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ويتماشى هذا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ومع ذلك لم تغتنم إسرائيل حتى الآن فرصة ذلك العرض للسلام.

وهذه المرة، يجب على المجتمع الدولي ضمان عدم فشل جهود السلام التي تُبذل حاليا. وستكون النتائج المترتبة على تقويض عملية السلام مُدمرة، وستكون احتمالات صنع السلام في المستقبل قاتمة، وسوف تغرق المنطقة في المزيد من الاضطرابات.

وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تؤدي جهود السلام المبذولة حاليا إلى وضع نهاية لاحتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ – الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل – وأن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن التوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). ولن يتسنى ذلك إلاّ إذا نفذ مجلس الأمن قراراته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صادقي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، برئاستكم المقتدرة لأعمال المجلس في هذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة من أجل معالجة الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط ونكبة الشعب الفلسطيني التي لا يمكن وصفها. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس بشأن الموضوع المعروض علينا اليوم.

في الفترة قيد الاستعراض، كما هو الحال في كل يوم عبر العقود الستة الماضية، ما برح الشعب الفلسطيني يتعرض يوميا للأعمال العدوانية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي، الذي يواصل بصورة منتظمة انتهاك أهم حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية الشرعية وغير القابلة للتصرف. وفي حين يتكلم النظام الإسرائيلي منافقاً عن السلام، يواصل من حيث الممارسة ارتكاب جرائمه الشائنة ضد الفلسطينيين الأبرياء وضد غيرهم في المنطقة بل إنه يرتكب المزيد من تلك الجرائم. وكما تدل الحقائق على أرض الواقع بوضوح تام، ظلت إسرائيل تواصل بلا هوادة نمطها المنتظم بانتهاكاتها لحقوق الإنسان والخروقات الكثيرة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

إن استمرار العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الأعمال الإسرائيلية غير الإنسانية والإجرامية الأخيرة المرتكبة ضد المدارس والمراكز الطبية والمؤسسات المدنية الأخرى في الضفة الغربية، وفرض أزمة إنسانية على جميع السكان في قطاع غزة من خلال عمليات الإغلاق وفرض القيود على حركة وعبور الأشخاص والبضائع، وحتى على اللوازم الضرورية الإنسانية والطبية، يؤكد مرة أخرى الانتهاك الخطير لأهم الحقوق الإنسانية الأساسية والمبادئ الجوهرية للقانون الدولي من قبل النظام الإسرائيلي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، نتيجة للحملة العسكرية الإسرائيلية، لا تزال الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني تتزايد. وخير مثال على ذلك استمرار الحصار الوحشي المفروض على قطاع غزة الذي جعل حياة المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في القطاع لا تطاق.

لقد مرت أربع سنوات منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بشأن النتائج القانونية المترتبة على تشييد الجدار العازل غير القانوني في الأراضي الفلسطينية. إن تشييد الجدار العازل غير القانوني ليس فقط عملاً غير شرعي تترتب عليه نتائج خطيرة تؤثر على الشعب الفلسطيني، ولكنه أيضا إشارة واضحة تدل على السياسات العدوانية العنصرية والتوسعية التي اعتمدها ويتبعها النظام الإسرائيلي. وبالرغم

من المعارضة الواضحة من قِبل المجتمع الدولي لتشييد الجدار غير القانوني، يواصل النظام الإسرائيلي تشييد الجدار بل إنه دأب حتى على تمديده مُفلتا تماما من العقاب. لقد أدى الجدار بالفعل إلى زيادة معاناة الشعب الفلسطيني ومحنته الصعبة، التي ما فتئ يعاني منها، ولا يزال، في ذات الوقت، من الأعمال العدوانية الإسرائيلية الأخرى، مثل المذابح المُفزعة وحالات القتل خارج نطاق القانون، وتدمير المنازل وجرائم فظيعة أخرى.

وبدلا من أن يستجيب النظام المذكور لنداءات المجتمع الدولي التي تطالبه بوقف هذه الأعمال غير الشرعية، يواصل تشييد الجدار، الأمر الذي ينطوي، في جملة أمور، على انتهاك حرية الشعب الفلسطيني في الحركة وانتهاك حقوقه في العمل والعبادة والرعاية الصحية والتعليم ومستويات معيشة ملائمة. كما أجبر هذا النظام المدنيين الفلسطينيين على إخلاء منازلهم وأراضيهم قسرا، مما أدى بدوره إلى تفكيك أواصر أسر كثيرة.

ويجب على المجتمع الدولي مساءلة النظام الإسرائيلي ومحاسبته على أعماله غير الشرعية والإجرامية التي يرتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما طالبت محكمة العدل الدولية في فتواها، يجب على النظام أن يوقف على الفور انتهاكاته للقانون الدولي، وأن يتوقف على الفور عن تشييد الجدار وأن يهدم على الفور ما بناه وأن يلغي على الفور أو يبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به، وأن يدفع تعويضات عن جميع الأضرار الناتجة عن تشييد جدار الفصل العنصري هذا.

وفي انتهاك للعديد من قرارات الأمم المتحدة؛ وبالرغم من الطلبات المتكررة الصادرة عن شتى أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، يواصل النظام الإسرائيلي تشييد وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذه أيضا دلالة أخرى على أن العبارات التي يطلقها النظام الإسرائيلي عن السلام مع الفلسطينيين عبارات مُضللة وليست لها أي شرعية على الإطلاق. ومما يؤسف له أن بعض الأعضاء الذين يشغلون مقاعد دائمة في مجلس الأمن، لم يسمحوا، بسبب التهديد باستخدام حق النقض الذي يتمتعون به، بالمضي قدما في مبادرة المجموعة العربية لتقديم مشروع قرار إلى المجلس لشجب هذا العمل غير الشرعي. وينبغي أن ينفذ المجلس ولايته بموجب الميثاق وذلك باتخاذ إجراء ضد النظام الإسرائيلي لإجباره على الفور على وقف جميع أنشطته الاستيطانية وتفكيك مراكز الاستيطان الخارجية.

إننا نشيد بشعب لبنان على جهوده لتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة. ونرحب بانتخاب السيد ميشيل سليمان رئيسا للبنان وبتشكيل حكومة وحدة وطنية. ولم ندخر جهدا، بالتعاون مع الآخرين في المنطقة، لتشجيع جميع اللبنانيين ومساعدتهم على تحقيق تلك الإنجازات الرائعة.

وبينما تعمل آلة الحرب الإسرائيلية بلا هوداة لتحطيم حياة الفلسطينيين ومصادر عيشهم، يواصل النظام الإسرائيلي بعناد سياساته العدوانية تجاه لبنان، وكذلك ضد أطراف أخرى في المنطقة. وهو يواصل احتلال مرتفعات الجولان السورية وأجزاء من الأراضي اللبنانية. كما أن ذلك النظام ينتهك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة بانتهاكاته للمجال الجوي اللبناني. ووفقا للفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/425)، قد سجّلت انتهاكات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني عددا ”لم يسبق له مثيل“. وهذا مثال آخر على ازدراء إسرائيل لمجلس الأمن وقراراته.

إن مجلس الأمن، بوصفه هيئة الأمم المتحدة التي تقع عليها المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين،

ينبغي أن ينهض بمسؤولياته بمنع النظام الإسرائيلي من مواصلة ارتكاب تلك الفظائع والاستخفاف بإرادة المجتمع الدولي كما تجسدها العديد من قرارات الأمم المتحدة. ولسوء الطالع، فشل المجلس حتى الآن في اتخاذ أي إجراء جدي وملموس في هذا الشأن بسبب الدعم غير المشروط المقدم للنظام الإسرائيلي من جانب عضو دائم في مجلس الأمن. ولا يمكن اعتبار ذلك الدعم سوى أنه دعم واضح لجرائم الحرب والأنشطة غير القانونية التي يواصل النظام الإسرائيلي القيام بها.

لقد وجه ممثل النظام الإسرائيلي اتهامات وتشويهات لا أساس ولا قيمة لها ضد بلدي خلال جلسة اليوم. وأود أن أسجل أن وفد بلدي يرفض تلك الاتهامات والتشويهات السخيفة. ولا يحتاج أحد إلى التذكير بأن تلك الممارسات المعجوجة والمعروفة جيدا من جانب ذلك النظام وممثليه قصد منها صرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم البشعة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي يوميا ضد الشعب الواقع تحت احتلاله. ولا أحد يحتاج إلى التذكير، أو يمكن أن يكون لديه وهم، بما في ذلك ممثل النظام الإسرائيلي، بأن ذلك النظام لم يسبب للبشرية سوى سفك الدماء، وإرهاب الدولة، والعدوان، والاحتلال، والجرائم ضد الإنسانية. وما من شك أن سلوك ذلك النظام وسياساته الشريرة، بالإضافة إلى ترسانته النووية السرية، قد جعلت منه أخطر تهديد مباشر يواجهه العالم المتحضر اليوم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسترعي الانتباه إلى مسألة الدبلوماسيين الإيرانيين والصحافيين الإيرانيين الذين اختطفوا منذ ٢٦ عاما على أيدي مجموعة شبه عسكرية برعاية إسرائيل في لبنان خلال الاحتلال الإسرائيلي لذلك البلد. وكما أبلغنا من خلال الأمين العام، في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٢، خلال غزو لبنان واحتلال بيروت من جانب النظام الإسرائيلي، جرى في لبنان اختطاف ثلاثة من أفراد سفارة جمهورية إيران الإسلامية في بيروت، بالإضافة إلى صحافي إيراني، بينما كانوا عائدين في عربة دبلوماسية من سوريه إلى سفارة جمهورية إيران الإسلامية في غرب بيروت. وهناك تقارير صحفية مختلفة وإشارات عديدة تشير بوضوح إلى أن هؤلاء المسؤولين الإيرانيين سلموا فورا للقوات العسكرية الإسرائيلية بعد اختطافهم، حيث كانت بيروت محتلة من جانب القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت. وقد أفادت التقارير أيضا أن المسؤولين الإيرانيين المختطفين نقلوا لاحقا إلى السجون الإسرائيلية واحتجزوا منذ ذلك الوقت من جانب النظام الإسرائيلي. إن هذا العمل غير القانوني واللاإنساني يضرب عرض الحائط بأبسط القواعد والمبادئ الدولية، ويتعارض كذلك مع العديد من قرارات الأمم المتحدة.

وتعتقد حكومة جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا راسخا بأن النظام الإسرائيلي مسؤول عن ذلك الاختطاف وعن مصير الدبلوماسيين الإيرانيين والصحافي الإيراني. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات ملائمة للمساعدة على تأمين إطلاق سراحهم وعودتهم الآمنة إلى وطنهم بعد أعوام كثيرة من اختطافهم واحتجازهم بشكل غير قانوني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.